

وحدة الاتصال والإعلام في الإسكوا
الإسكوا في الإعلام
ESCWA in the News
(23 نيسان / أبريل 2019)

الأمينة التنفيذية للإسكوا تهنيئ أمير دولة الكويت

- سمو أمير البلاد يتلقى رسالة تهنئة من مسؤولية أممية بمناسبة تكريم سموه من قبل البنك الدولي (وزارة إعلام الكويت | الكونا)
- صاحب السمو تلقى رسالة تهنئة من رولا دشتي بمناسبة تكريم سموه من قبل البنك الدولي (الأنباء)
- دشتي: تكريم البنك الدولي لصاحب السمو مستحق (القبس)

ملتقى مجتمع الأعمال العربي في بيروت

- ملتقى رجال الأعمال يشارك في ملتقى الأعمال العربي في بيروت (وكالة معا الإخبارية)
- الحريري رعى «ملتقى مجتمع الأعمال العربي»: الاستسلام غير وارد في قاموس حكومتنا (اللواء)
- "تحديات مستقبل الإستثمارات العربية" (لبنان 24)

إجتماع الخبراء عن نظم الملكية الفكرية في المنطقة العربية

- تجربة مصر في نقل التكنولوجيا والملكية الفكرية أمام الإسكوا في بيروت (البلد)
- "صقر" يعرض تجربة «البحث العلمي» بإدارة الملكية الفكرية ونقل التكنولوجيا في بيروت (أخبار اليوم)
- رئيس أكاديمية البحث العلمي يعرض تجربة مصر في نقل التكنولوجيا (الديري)

ورشة عمل حول تنفيذ إعلان ومناهج عمل بيجين لحقوق المرأة

- ربع قرن على مؤتمر بكين (الأهرام)
- منظمة المرأة العربية تشارك في تنفيذ إعلان ومناهج عمل بكين بعد 25 عاما (العرب اليوم)
- المرأة العربية تشارك في تنفيذ إعلان ومناهج عمل بكين بعد 25 عاما (الصباح العربي)

المنتدى العربي للتنمية المستدامة

- التنمية المستدامة عربياً: هرمية "مرعبة" في توزيع الثروة ([Arabic news](#))
- Arab Forum Reviews SDG Progress, Crafts Messages for HLPF ([IISD](#))

متفرقات

- إعداد القيادات الشبابية و"الاسكوا" تبحثان برامج قيادية ([الرأي](#))
- الجامعة وبالتعاون مع الأمانة العامة لمجلس الوزراء ومنظمة الاسكوا تعقد ورشة عمل حول التحول الرقمي: الاستراتيجيات والتطبيقات. ([UOITC](#))
- Spotlight on men's role in refugee maternal health care ([Daily star](#) | [Albawaba](#))
- The University concludes a workshop on "Digital Transformation: Strategies and Applications" ([UOITC](#))

سمو امير البلاد يتلقى رسالة تهنئة من مسؤولة أممية بمناسبة تكريم سموه من قبل البنك الدولي

[وزارة إعلام الكويت](#) | الكونا

21 نيسان / أبريل 2019

الكويت - تلقى حضرة صاحب سمو أمير البلاد الشيخ صباح الأحمد الجابر الصباح حفظه الله ورعاه رسالة تهنئة من معالي الدكتورة رولا دشتي وكيلة الأمين العام والأمانة التنفيذية للجنة الأمم المتحدة الاقتصادية والاجتماعية لغربي آسيا (الأسكوا) أعربت فيها عن خالص تهنائها بمناسبة تكريم سموه رعاه الله من قبل البنك الدولي تقديراً لدور سموه في دعم التنمية الاقتصادية والاجتماعية على المستوى العربي والدولي مؤكدة أن هذا التكريم المستحق إنما يجسد تقدير وعرفان المجتمع الدولي بالرعاية الكريمة التي يوليها سموه للمبادرات الانسانية لدعم حركة التنمية والبناء على المستويين الاقليمي والدولي ودعم للجهود والمسعاه الحثيثة لتعزيز الأمن والسلام سائلة المولى تعالى أن يحفظ سموه ويديم عليه موفور الصحة والعافية وببقية ذخرا وقائدا للوطن العزيز وشعبه الكريم.

هذا وقد بعث حضرة صاحب سمو أمير البلاد الشيخ صباح الأحمد الجابر الصباح حفظه الله ورعاه برسالة شكر جوابية إلى معالي الدكتورة رولا دشتي وكيلة الأمين العام والأمانة التنفيذية للجنة الأمم المتحدة الاقتصادية والاجتماعية لغربي آسيا (الأسكوا) ضمنها سموه خالص تقديره وشكره على ما عبرت عنه من طيب المشاعر وصادق الدعوات مؤكدا سموه أن هذا التكريم الذي هو محل الاعتراز إنما هو تكريم لدولة الكويت وللشعب الكويتي الكريم وبرهان على ما يحظى به الوطن العزيز من مكانة مرموقة لدى المجتمع الدولي كونه سباقا لتبني ودعم المبادرات الهادفة الى تحقيق متطلبات التنمية المستدامة في مختلف دول العالم ودعم الجهود الإنسانية لتخفيف معاناة المنكوبين جراء الحروب والصراعات والكوارث الطبيعية مبهلا سموه إلى المولى تعالى أن يوفق الجميع لكل ما فيه خدمة الوطن العزيز ورفع رايته في مختلف المحافل الإقليمية والدولية.

صاحب السمو تلقى رسالة تهنئة من رولا دشتي بمناسبة تكريم سموه من قبل البنك الدولي

الأنباء

21 نيسان / أبريل 2019

تلقى صاحب السمو الأمير الشيخ صباح الأحمد رسالة تهنئة من د. رولا دشتي وكيلة الأمين العام والأمينة التنفيذية للجنة الأمم المتحدة الاقتصادية والاجتماعية لغربي آسيا (الأسكوا) أعربت فيها عن خالص تهنئتها بمناسبة تكريم سموه من قبل البنك الدولي تقديراً لدور سموه في دعم التنمية الاقتصادية والاجتماعية على المستوى العربي والدولي مؤكدة أن هذا التكريم المستحق إنما يجسد تقدير وعرفان المجتمع الدولي بالرعاية الكريمة التي يوليها سموه للمبادرات الانسانية لدعم حركة التنمية والبناء على المستويين الاقليمي والدولي ودعم للجهود والمساعي الحثيثة لتعزيز الأمن والسلام سائلة المولى تعالى أن يحفظ سموه ويديم عليه موفور الصحة والعافية ويبقيه ذخراً وقائداً للوطن العزيز وشعبه الكريم.

هذا وقد بعث صاحب السمو الأمير الشيخ صباح الأحمد برسالة شكر جوابية إلى د. رولا دشتي وكيلة الأمين العام والأمينة التنفيذية للجنة الأمم المتحدة الاقتصادية والاجتماعية لغربي آسيا (الأسكوا) ضمنها سموه خالص تقديره وشكره على ما عبرت عنه من طيب المشاعر وصادق الدعوات مؤكدا سموه أن هذا التكريم الذي هو محل الاعتزاز إنما هو تكريم لدولة الكويت وللشعب الكويتي الكريم وبرهان على ما يحظى به الوطن العزيز من مكانة مرموقة لدى المجتمع الدولي كونه سباقاً لتبني ودعم المبادرات الهادفة الى تحقيق متطلبات التنمية المستدامة في مختلف دول العالم ودعم الجهود الإنسانية لتخفيف معاناة المنكوبين جراء الحروب والصراعات والكوارث الطبيعية مبتهلاً سموه إلى المولى تعالى أن يوفق الجميع لكل ما فيه خدمة الوطن العزيز ورفع رايته في مختلف المحافل الإقليمية والدولية.

دشتي: تكريم البنك الدولي لصاحب السمو مستحق

[القبس](#)

21 نيسان / أبريل 2019

تلقي سمو أمير البلاد أمس رسالة تهنئة من وكالة الأمين العام الأمينة التنفيذية للجنة الأمم المتحدة الاقتصادية والاجتماعية لغربي آسيا (الأسكوا) د. رولا دشتي، بمناسبة تكريم سموه من قبل البنك الدولي، تقديراً لدوره في دعم التنمية الاقتصادية والاجتماعية على المستويين العربي والدولي. وأكدت دشتي أن هذا التكريم المستحق إنما يجسد تقدير المجتمع الدولي وعرفانه بالرعاية الكريمة التي يوليها سموه للمبادرات الإنسانية لدعم حركة التنمية والبناء على المستويين الإقليمي والدولي، ودعماً للجهود والمسااعي الحثيثة لتعزيز الأمن والسلام، سائلة الله أن يحفظ سموه ويديم عليه موفور الصحة والعافية ويبقيه ذخراً وقائداً للوطن العزيز وشعبه الكريم. وبعث سمو الأمير رسالة شكر جوابية إلى دشتي ضمنها خالص تقديره وشكره على ما عبّرت عنه من طيب المشاعر وصادق الدعوات، مؤكداً أن هذا التكريم الذي هو محل الاعتزاز إنما هو تكريم للكويت وشعبها الكريم، ويرهان على ما يحظى به الوطن العزيز من مكانة مرموقة لدى المجتمع الدولي كونه سباقاً لتبني ودعم المبادرات الهادفة الى تحقيق متطلبات التنمية المستدامة في مختلف دول العالم، ودعم الجهود الإنسانية لتخفيف معاناة المنكوبين جراء الحروب والصراعات والكوارث الطبيعية مبتهلاً إلى الله أن يوفق الجميع لكل ما فيه خدمة الوطن العزيز ورفع رايته في مختلف المحافل الإقليمية والدولية. (كونا)

ملتقى رجال الاعمال يشارك في ملتقى الاعمال العربي في بيروت

وكالة معا الإخبارية

20 نيسان / أبريل 2019

بيروت -معا- شارك وفد من ملتقى رجال الاعمال الفلسطيني برئاسة رئيس الملتقى محمد نافذ الحرباوي و اعضاء مجلس ادارته: ناصر العسيلي، سعدي السراحنة، مروان القصاراوي وكاظم حسونة وعدد من أعضاء هيئته العامة اضافة الى عدد من رجال الاعمال الذين مثلوا مختلف القطاعات الاقتصادية في فلسطين في فعاليات ملتقى مجتمع الاعمال العربي السابع عشر تحت عنوان "تحديات مستقبل الاستثمارات العربية"، والذي عقد بتنظيم من اتحاد رجال الاعمال العرب بالتعاون مع الندوة الاقتصادية اللبنانية في العاصمة اللبنانية بيروت على مدار يومين متتاليين، وبرعاية دولة رئيس مجلس الوزراء اللبناني سعد الحريري.

وفي كلمته الافتتاحية أعرب رئيس اتحاد رجال الاعمال العرب حمدي الطباع ان مجتمع الاعمال العربي ومن خلال هذا الملتقى يؤكد على ان القدس ستبقى العاصمة الأبدية لدولة فلسطين وعلى أرض فلسطين دون تهاون أو تراجع، مشدداً على أهمية مواصلة اللقاءات بين اصحاب الاعمال لترسيخ أو اصر العلاقات العربية الاقتصادية والتجارية.

واضاف الطباع ان المنطقة العربية شهدت أوضاعاً سياسية واقتصادية صعبة خاصة البلاد التي شهدت تقلبات سياسية ونتج عن ذلك خسائر مادية بلغت ما يقارب 834 مليار دولار تضمنت تكلفة إعادة البناء وترميم البنية التحتية وخسائر الناتج المحلي والسياحة وتكلفة اللاجئين، وخسائر أسواق الأسهم والاستثمارات.

وقد شارك الأستاذ محمد نافذ الحرباوي رئيس ملتقى رجال الاعمال الفلسطيني إضافة الى السيد طارق الشريف نائب رئيس مجلس إدارة اتحاد رجال الأعمال العرب/ رئيس كنفدرالية المؤسسات الوطنية التونسية والدكتور عامر بن عوض الرواس الرئيس التنفيذي لمجموعة شركة تصنيع لتكنولوجيا النفط والغاز- عمان والأستاذ الدكتور سلمان القحطاني رئيس الهيئة العلمية بهيئة المهندسين السعوديين ووكيل كلية الهندسة في جامعة الملك سعود و الدكتور المهندس يعرب بدر المستشار الإقليمي للنقل واللوجستيات – الإسكوا في جلسة المؤتمر والتي تناولت موضوع "الثورة الصناعية الرابعة – التحدي القادم للاقتصاد العربي".

ومن خلال مداخلة افاد الحرباوي الى ضرورة مواكبة ما نتج عن الثورة الصناعية الرابعة، وما لذلك من أهمية في الحفاظ على مصانعنا القائمة والتي بهدف استمرارها فلا بد لها الا ان تواكب هذا المفهوم الجديد والقائم على دمج التقنية الرقمية مع تكنولوجيا الصناعة، وخاصة انها تتسارع بوتيرة عالية، وهي باتت تطل كل صناعة تقريباً وفي كل بلد.

واضاف انه وفي سياق ذلك، ورغم الظروف التي يعانيتها المصنع الفلسطيني في ظل الاحتلال الإسرائيلي وسعيه دوماً الى سلخ المواطن الفلسطيني عن كل ما له علاقة بالتطور او التقدم، الا انه وبالفعل فقد ادركت بعض المصانع اهمية ركوب قطار الثورة الصناعية الرابعة وبدأت باعتماد التكنولوجيا الرقمية والريوت في أنظمتها الصناعية.

كما وقدم الحرباوي عرضاً مفصلاً عن الآلية التي تم اعتمادها في تطوير مصانعه في فلسطين

كما وناقش الملتقى في جلساته الحوارية على مدار يومين اهم القرارات الاقتصادية لل قمة العربية العادية في دورتها الثلاثين، و مناخ وفرص الإستثمار وأفاق التنمية الاقتصادية في الجمهورية اللبنانية، إضافة الى فرص الإستثمار واعادة الاعمار في العراق، واهمية المشروعات الصغيرة والمتوسطة في دفع عجلة التنمية الاقتصادية العربية، إضافة الى مكانة المرأة الاقتصادية في الاقتصاد العربي وسبل تعزيزها.

ويأتي انعقاد الملتقى استمراراً لجهود اتحاد رجال الاعمال العرب الذي يتخذ من عمان مقراً له للمساهمة في النهضة الاقتصادية العربية، وتعزيز التعاون الاقتصادي العربي المشترك، وتشجيع التكامل الاقتصادي، ترسيخاً لمسؤوليته الاجتماعية من خلال المؤتمرات واللقاءات، علماً بأن هذه هي المرة الثالثة التي يستضيف فيها لبنان هذا الملتقى منذ انطلاقة عام 1997، والذي يعقد بشكل سنوي في العواصم العربية.

واختتم الملتقى بعدد من التوصيات من أهمها"

1. دعوة مجتمع الاعمال العربي ومؤسساته للمبادرة في التأثير كل في بلده ومع الجانب الرسمي والحكومات لتسهيل حركة سيدات ورجال الاعمال في وطنهم الكبير.
2. السعي لزيادة الاستثمار في الدول العربية والتأكيد على أهمية الاستثمارات العربية البينية.
3. أهمية الشراكة بين القطاعين العام والخاص ومأسسة هذه الشراكة على أسس واضحة.
4. تأهيل الانسان العربي والمؤسسات العربية للتعامل مع الثورة الصناعية الرابعة والاقتصاد الرقمي.
5. ابراز أهمية المشروعات الصغيرة والمتوسطة القائمة مع المدخلات التكنولوجية.
6. التأكيد على التمكين الاقتصادي والاجتماعي للمرأة باعتبارها شريكاً رئيسياً في المجتمع وعملية التنمية الشاملة.
7. التأكيد على أهمية ومواكبة التحولات في قطاعات الطاقة المتجددة بهدف تنمية الموارد البشرية وتأهيلها للإسهام في عملية التنمية المستدامة.

وعقد اتحاد رجال الاعمال العرب على هامش الملتقى اجتماعاً لمجلس ادارته وذلك بمشاركة رئيس ملتقى رجال الاعمال الفلسطيني، حيث تم مناقشة البنود المدرجة على جدول أعمالهم والتي كان من أهمها دعم الجهود لتنمية فلسطين والاستثمار فيها ودعم أهلها وخاصة القدس في ظل الاستهداف للشعب والأراضي الفلسطينية.

وتجدر الإشارة الى ان الوفد الفلسطيني هو من اكبر الوفود المشاركة في فعاليات هذا الملتقى، حيث دأب ملتقى رجال الاعمال الفلسطيني على المشاركة في هذا الملتقى بشكل سنوي منذ انطلاقاته.

الحريري رعى «ملتقى مجتمع الأعمال العربي»: الاستسلام غير وارد في قاموس حكومتنا

اللواء

18 نيسان / أبريل 2019

بعنوان «تحديات مستقبل الاستثمارات العربية»، وتحت رعاية رئيس مجلس الوزراء سعد الحريري، ممثلاً بوزير الدولة لشؤون الاستثمار والتكنولوجيا عادل أفيوني، انطلقت أمس، فعاليات الملتقى السابع عشر لمجتمع الأعمال العربي، الذي تنظمه «الندوة الاقتصادية اللبنانية» بالتعاون مع «اتحاد رجال الأعمال العرب».

حضر جلسة الافتتاح بالإضافة إلى الوزير أفيوني، وزير الاتصالات ورئيس الهيئات الاقتصادية اللبنانية محمد شقير، الوزير الأردني جواد العناني، الوزير الكويتي النائب السابق يوسف الزلزلة، سفير المملكة المغربية محمد كرين، سفير دولة قطر محمد بن حسن جابر الجابر، وممثل الأمين للأمم المتحدة والأمينة التنفيذية للجنة الاقتصادية والاجتماعية لغربي آسيا «الإسكوا» الدكتورة رولا دشتي، رئيس مجموعة طلال أبو غزالة العالمية الدكتور طلال أبو غزالة، رئيس اتحاد رجال الأعمال العرب حمدي الطباع، رئيس الندوة الاقتصادية رفيق زنتوت، رئيس لجنة الرقابة على المصارف سميح حمود، نخبه من المسؤولين اللبنانيين والعرب وأصحاب الاختصاص في القطاعين العام والخاص ومسؤولين من كبرى الشركات اللبنانية والمؤسسات المالية.

استعرض الملتقى نتائج القمة العربية العادية في دورتها الثلاثين، التي عقدت أخيراً في تونس، متطرقاً إلى محاور الوضع الراهن للاقتصاد العربي وبشكل خاص تطورات النمو الاقتصادي والمؤشرات الاقتصادية المهمة كالتضخم والبطالة وأسواق المال والتجارة والاستثمارات العربية البيئية والمديونية العربية.

وقدم مدير عام اتحاد رجال الأعمال العرب طارق حجازي للمنتدى، ثم رأى زنتوت أن «العالم العربي، من أضعف مناطق العالم جذاباً للاستثمار».. فيما اعتبر الطباع أن «هذا الملتقى الثالث الذي يعقد في بيروت عاصمة الثقافة والعلم والنور عاصمة الحرية، ونظام اقتصادي حر يسهم القطاع الخاص بنسبة كبيرة فيه»، مشدداً على «أهمية بذل الجهود في سبيل معالجة الأوضاع المعيشية المتدهورة في الأراضي الفلسطينية المحتلة والناجمة عن الممارسات القمعية الإسرائيلية».

بدوره، قدم أبو غزالة رؤيته الاقتصادية، فقال: «تتوقع مراكز الأبحاث العالمية أزمة اقتصادية صعبة (كساد وغلاء) العام المقبل، لم نشهد مثلها منذ الثلاثينيات. ولما كانت الأزمة هي فرصة أيضاً فلقد أعددت ورقة عنها وعن ما يمكن اتخاذه من اجراءات لتخفيف أضرارها بل للاستفادة منها. وسأصدر قبل نهاية الشهر تقريراً مدروساً بهذا الشأن».

وقالت دشتي: «نطمح الى قطاع خاص عربي يكون ركناً أساسياً في منظومة إنمائية متكاملة. قطاع عصري، يعتمد إجراءات عمل مسؤولة وأدوات إدارية تواكب الثورة الصناعية الرابعة، يستثمر في رأس المال البشري، يحتضن المهارات؛ يرعى ريادة الأعمال والمبدعين، يشارك بفعالية في الابتكار والتطوير، يؤثر في هذه الحقبة الجديدة ولا يتفرج عليها»..

واعتبر شقير أنه «من المهم ان يكون لمجتمع الأعمال العربي دوراً أساسياً في مختلف جوانب هذه العملية، لكن هذا أيضاً يتطلب زيادة منسوب التواصل والعمل على خلق تحالفات بين الشركات العربية».. وتطرق إلى قطاع الاتصالات وتكنولوجيا المعلومات، فأعلن عن أن «الحكومة برئاسة الحريري ووزارة الاتصالات ووزارة تكنولوجيا المعلومات يعطون أولوية لهذا القطاع الواعد»، داعياً «الشركات العربية الى اعتماد لبنان مقراً لها للاستفادة من الخدمات»، كما دعا «الشركات العربية الى الاستثمار في مشاريع سيدر»..

وتحدث أفيوني ممثلاً الرئيس الحريري، فقال: «واجبنا اليوم كحكومات عربية هو ان نخوض المنافسة الاقتصادية بدأ واحدة وكتلة واحدة.. وبالرغم من صعوبة ودقة الاوضاع التي نعيشها، إلا أن خيار الاستسلام غير وارد لا في قاموس حكومة «إلى العمل» ولا في قناعات القوى السياسية التي أنا على ثقة بأنها تدرك أن مصلحة لبنان وحق اللبنانيين بحياة كريمة يجب أن يتقدما على كل

اعتبار،.. أن نجاح لبنان في الحصول على التزامات الدول والمؤسسات الدولية المشاركة في (سيدر) متوازي مع تنفيذ الالتزام اللبناني المقابل ليس بالإصلاح الاقتصادي والمالي فحسب، بل بالإصلاح السياسي .»

وتدور جلسات الملتقى الذي يستمر يومين حول مناخ وفرص الإستثمار وأفاق التنمية الاقتصادية في الجمهورية اللبنانية، والثورة الصناعية الرابعة «التحدي القادم للاقتصاد العربي»، وفرص الاستثمار واعادة الاعمار في العراق. ويناقش من خلال جلساته، المشروعات الصغيرة والمتوسطة ورأس المال المغامر كقاطرة للتنمية الإقتصادية العربية، والتمكين الاقتصادي للمرأة العربية ركيزة للتنمية الشاملة.

"تحديات مستقبل الإستثمارات العربية"

لبنان 24

17 نيسان / أبريل 2019

انطلقت في العاصمة اللبنانية بيروت، فعاليات الملتقى السابع عشر لمجتمع الأعمال العربي، الذي تنظمه "الندوة الاقتصادية اللبنانية" بالتعاون مع "اتحاد رجال الأعمال العرب" تحت عنوان "تحديات مستقبل الاستثمارات العربية"، وذلك برعاية رئيس مجلس الوزراء سعد الحريري، ممثلاً بوزير الدولة لشؤون الاستثمار والتكنولوجيا عادل أفيوني.

وحضر جلسة الافتتاح بالإضافة إلى أفيوني، وزير الاتصالات ورئيس الهيئات الاقتصادية اللبنانية محمد شقير، الوزير الأردني جواد العناني، الوزير الكويتي النائب السابق يوسف الزلزلة، سفير المملكة المغربية محمد كرين، سفير دولة قطر محمد بن حسن جابر الجابر، وممثل الأمين للأمم المتحدة والأمينة التنفيذية للجنة الاقتصادية والاجتماعية لغربي آسيا "الإسكوا" الدكتورة رولا دشتي، رئيس مجموعة طلال أبو غزالة العالمية الدكتور طلال أبو غزالة، رئيس اتحاد رجال الأعمال العرب حمدي الطباع، رئيس الندوة الاقتصادية رفيق زنتوت، ورئيس لجنة الرقابة على المصارف سمير حمود، ونخبة من المسؤولين اللبنانيين والعرب، وأصحاب الإختصاص في القطاعين العام والخاص، ومسؤولين من كبرى الشركات اللبنانية والمؤسسات المالية.

استعرض الملتقى نتائج القمة العربية العادية في دورتها الثلاثين، التي عقدت أخيراً في تونس، متطرقاً إلى محاور الوضع الراهن للاقتصاد العربي وبشكل خاص تطورات النمو الاقتصادي والمؤشرات الاقتصادية المهمة كالتضخم والبطالة وأسواق المال والتجارة والاستثمارات العربية البيئية والمديونية العربية.

بعد النشيد الوطني، قدم مدير عام اتحاد رجال الأعمال العرب طارق حجازي للمنتدى، فقال: "استمراراً لجهود الإتحاد في تحقيق النهضة الاقتصادية العربية، وتعزيز التعاون الاقتصادي العربي المشترك، وتشجيع التكامل، وتدعيم الدور الذي يؤديه قطاع الأعمال العربي في التنمية الاقتصادية العربية الشاملة والمستدامة، نعود إلى لبنان مجدداً لنعقد ملتقى رجال الأعمال العرب"، لافتاً إلى أن "الملتقى يكتسب أهمية، خصوصاً في ظل استمرار الظروف الاقتصادية والسياسية التي يمر بها الوطن العربي منذ العام 2011".

ثم ألقى زنتوت كلمة، استهلها بالقول: "إن تنمية الإنسان العربي ما تزال تشكل الهاجس الأبرز، لدى الدول العربية التي تتشابه مع بعضها البعض للقيام بتوحيد رؤيتها المشتركة في معالجة أزماتها، وجبه التحديات التي تقف أمام تطورها اقتصادياً وتنموياً"، مضيفاً: "مما لا شك فيه أن العالم العربي، من أضعف مناطق العالم جذباً للاستثمار، وذلك يعود لعوامل عدة، منها تعثر معظم الحكومات في إجراء اصلاحات تسمح بتحسين مناخ الأعمال، وعدم سنّ التشريعات، أو المباشرة بتحديث النظم والقوانين المشجعة على الدخول في العملية الاستثمارية، فضلاً عن افتقار العديد من الدول إلى البنى التحتية اللازمة لذلك".

وتابع: "إن الاستثمارات العربية المشتركة ضئيلة للغاية، إذ بات اقتصاد الدول بحاجة ماسة إلى أموالها المهاجرة، ما يشكل تحدياً جدياً لها في عملية إعادة الرساميل إليها، وهذا لا يتم إلا من خلال انتهاز سياسة اقتصادية مشجعة وشفافة، تسمح باستقطاب الاستثمارات، وتأمين المناخ المناسب لحمايتها"، لافتاً إلى أن "البحث في القمة الاقتصادية قد تمحور حول مواضيع تنموية شاملة، من أبرزها واقع النزوح، والهجرة، وما يتسبب به الإرهاب من خسائر، ودعم سوق العمل، والحدّ من مستوى البطالة. وبما أن لبنان يسبح في محيطه العربي، وقد استعاد ثقة الدول العربية والخليجية مؤخراً، فقد نال جزءاً من الاهتمام، وما انطلق فعاليات القمة من بيروت إلا دليل واضح على ذلك. من هذا المنطلق، تسعى الندوة الاقتصادية، التي تعتبر إحدى الهيئات الناشطة في لبنان، إلى الإمساك بزمام المبادرة والقيام بدورها الطبيعي، في مواصلة ما تمّ التأسيس له بالمؤتمرات السابقة، وذلك من خلال تعزيز سبل التواصل مع الهيئات المحلية والدولية، وشدّ الأوصال بين رجال الأعمال وأصحاب القرار السياسي، والبحث عن السبل الكفيلة بتحقيق النمو، وإيجاد مخارج للمعضلات التي تهدد الإستقرار المالي".

وقال زنتوت: "إن المسؤولية الوطنية، تفرض على الندوة الإسهام في تحقيق النهضة الاقتصادية، لذلك تعوّل، كما "الهيئات الاقتصادية"، على أهمية انعقاد هذا الملتقى لإتاحة الفرصة أمام رجال الأعمال لعقد لقاءات ذات منفعة مشتركة، كما لتسلط الضوء على الجدوى الاقتصادية لمشاريع مؤتمر "سيدر"، إذ ستكون هناك امكانية، أيضاً، أمام العرب للإستفادة من الإستثمار بهذه المشاريع، ومنها ما يتعلق بتطوير البنى التحتية"، مؤكداً أن "الندوة استطاعت ان تثبت موقعها الريادي خلال سبعة وعشرين سنة منذ

التأسيس، وبقي جَلّ همها النهوض بالإقتصاد بشكل متوازن، وحماية وتشجيع المبادرات الفردية، كما تتشدّد ترسيخ الإقتصاد الحر، ومدّ الجسور بين رجال الأعمال ونظرائهم في بلاد الإغتراب، بغية فتح أسواق جديدة ودائمة لتسويق المنتجات المحلية."

وأضاف: "أقف امامكم، اليوم، وكأني سرور أن أرى نفسي في غمرة هذا الإلتفاف، حيث سنستعرض خلال الجلسات، القرارات الإقتصادية للقمة في دورتها الـ30، وسنحلّل الوضع الراهن لاقتصادنا العربي، وسنرصد أبرز المؤشرات من حركة النموّ، والبطالة وأسواق المال، والاستثمارات والمديونية العربية. كما سنسلط الضوء على آفاق التنمية الإقتصادية وفرص العمل في **لبنان**، كذلك سبل المشاركة في إعادة اعمار العراق، فضلاً عن الثورة الصناعية الرابعة، التي تعتبر التحدي المقبل للإقتصاد العربي، وتمكين المرأة اقتصادياً، مضيفاً: "لقد عزمنا مع اتحاد رجال الاعمال العرب على إعداد الملتقى، لإنارة درب أمام المستثمرين لما سيواجهونه من تحديات استثمارية، وتوفير فسحة لتبادل الآراء حول سبل الإستفادة من الفرص السانحة، مع البحث عن حلول تخفف من حدة الأزمات التي تحاصر الدول".

وتابع: "إجتمعنا هنا، يثبّت حجم المسؤوليات التي تقع على كاهل رجال الأعمال، والتي إن أحسنّا التعاطي مع واقعها، نستطيع ان نخرج اقتصادنا العربي من كبوته، ونعزز وضعه كل دولة على حدة، ليصبح بذلك **لبنان** في مصاف الدول المتعاوية اقتصادياً".

من جهته، قال الطباع: "باسمي وبالنيابة عن زملائي في اتحاد رجال الأعمال العرب، أتوجه بالشكر لدولة رئيس مجلس الوزراء سعد الحريري لرعايته الكريمة للملتقى السابع عشر لمجتمع الأعمال العربي، كما أتقدم بكل الشكر والتقدير لكافة الجهات الداعمة لأعمال هذا الملتقى. كما أرحب بالمتحدثين من مختلف دول وطننا العربي، شاكرأ لهم مشاركتهم القيّمة بخبراتهم المتميزة. الأمر الذي سيثري محتويات جلسات الملتقى لهذا العام، أملاً أن نخرج بتوصيات اقتصادية تعود بالنفع والخير على الوطن العربي في كافة الأصدّة".

وأضاف: "إن هذا الملتقى الثالث الذي يعقد في بيروت عاصمة الثقافة والعلم والنور عاصمة الحرية، ونظام اقتصادي حر يسهم القطاع الخاص بنسبة كبيرة فيه ورجال الأعمال اللبنانيين المعروفين في طموحاتهم خارج الوطن الذين حققوا نجاحات كثيرة ما أتاح فرص عمل لإخوانهم في الوطن. ينعقد اليوم ملتقانا السابع عشر تحت شعار "تحديات مستقبل الاستثمارات العربية" وبمشاركة من رجال الأعمال العرب من معظم البلاد العربية، لمناقشة وبحث سبل دفع الاقتصاد العربي نحو تكامل أوسع بالإضافة الى مناقشة العديد من المحاور التي تهّم مجتمع الأعمال العربي من خلال الجلسات النوعية المتعددة التي ستعقد خلال اليومين وذلك بمشاركة باحثين ورجال أعمال من مختلف الدول، حيث سيتم مناقشة آلية دعم الثورة الصناعية الرابعة من خلال العلم على تقديم كافة التسهيلات والتشريعات التي ستفتح المجال لخلق فرص عمل جديدة لأبنائنا، بحيث تلحق بركب العالم، كما سيسلط الملتقى الضوء على دور تمكين المرأة اقتصادياً وأهميته بالإضافة الى الدور الاقتصادي الهام للمشاريع الصغيرة والمتوسط الحجم. كما سيتم مناقشة القرارات الاقتصادية التي انبثقت عن مؤتمر القمة في دورته الثلاثين، والتي تم عقدها في تونس في نهاية شهر آذار من العام الحالي".

وأشار إلى أن "اتحاد رجال الأعمال العرب يسعى منذ تأسيسه في عام 1997 على تعزيز التكامل الاقتصادي العربي من خلال التفاعل وتعزيز الروابط والتعاون والتنسيق بين رجال الأعمال العرب من مختلف القطاعات الاقتصادية كما يسعى الى تحديد العقبات والتحديات التي تواجه الاستثمار في الوطن العربي ومحاولة وضع الحلول المناسبة لها"، مؤكداً "أهمية استمرار عقد مؤتمرات رجال الأعمال لما لها من دور هام في ترسيخ أواصر العلاقات العربية الاقتصادية والتجارية".

وقال الطباع: "يمر الوطن العربي في وقتنا الراهن في مرحلة هامة ومفصلية يرافقها سلسلة من التغيرات الهادفة الى التعافي من أزمة الربيع العربي الذي عانى منها على مختلف المستويات الاقتصادية والاجتماعية والسياسية، حيث شهدت المنطقة العربية أوضاعاً سياسية واقتصادية صعبة خاصة البلاد التي شهدت تقلبات سياسية ونتج عن ذلك خسائر مادية بلغت ما يقارب 833,7 مليار دولار تضمنت تكلفة إعادة البناء وترميم البنية التحتية وخسائر الناتج المحلي والسياحة وتكلفة اللاجئين، وخسائر أسواق الأسهم والاستثمارات، كما بلغت الخسارة التراكمية الناجمة عن الناتج المحلي الاجمالي الذي كان بالإمكان تحقيقه ما يقارب 289 مليار دولار، كما بلغت خسائر أسواق الأسهم والاستثمارات وما يقارب 35 مليار دولار كما بلغت خسائر البنية التحتية ما يقارب 641 مليار دولار".

وأضاف: "لقد انعكست التطورات التي شهدتها المنطقة العربية والعوامل الخارجية في ارتفاع معدل البطالة بالدول العربية خلال العامين السابقين حيث صنّفت الدول العربية خلال العام 2017 ضمن أعلى عشرة مناطق في العالم من حيث معدلات البطالة، حيث تعتبر الدول العربية المنطقة الوحيدة في العالم والتي بلغ فيها معدل البطالة بين الشباب ما يقارب 30 بالمئة، كما شهدت الأوام السابقة استمرار في ارتفاع معدلات التضخم بالدول العربية وكان هناك تباين حاد بين الدول العربية، حيث ارتفعت معدلات التضخم

في 3 دول عربية فوق مستوى 25 بالمئة خلال العام 2017 شملت كل من السودان، مصر، ليبيا، بينما بالمقابل شهدت بعض الدول مثل السعودية انكماشاً بلغ ما نسبته 0,8 بالمئة في المستوى العام للأسعار. كما ما يزال حجم التجارة البينية العربية دون المستوى المرغوب به على الرغم من ارتفاع صادرات الدول العربية البينية في عام 2017 ما يقارب 109,3 مليار دولار مقابل 99,4 مليار دولار في عام 2016. كما تراجعت تدفقات الاستثمار الأجنبي المباشر الواردة الى الدول العربية بما نسبته 11,5 بالمئة من 32,4 مليار دولار في عام 2016 الى 28,7 مليار دولار في عام 2017. كما وتركزت الاستثمارات الواردة في عدد محدود من الدول العربية، من أبرزها الإمارات ومصر والمغرب ولبنان.

وفي ظل الأوضاع الاقتصادية والسياسية التي ذكرناها آنفاً، فإننا نسعى اليوم من خلال الملتقى الى تعزيز دور رجال الأعمال في إعادة إعمار الاقتصادات العربية التي تأثرت سلباً، وتحديد التحديات التي تقف أمام زيادة وتحسين الاستثمار على المستوى العربي وذلك من خلال تحفيز وتفعيل حجم التجارة العربية والتركيز على تحفيز الاستثمار من خلال تعزيز أشكال التعاون العربي في القطاعات الاقتصادية الواعدة والمجالات ذات الاهتمام المشترك، ومما لا شك فيه أن الاستثمار في الوطن العربي يواجه العديد من التحديات إلا أن تكليف الجهود الحثيثة نحو تحقيق التكامل الاقتصادي العربي سيسهم في تذليل هذه التحديات، وإن كان لا بد من تجمعات عربية اقتصادية تعتمد على موارد البلاد العربية المختلفة وبسواعد عربية لا بد أن تخاطب الحكام العرب في العالم العربي، الرجاء إعطاء الفرصة للعامل العربي واليد العاملة الكفوءة والمال العربي أن ينساب بسهولة باستحداث فرص عمل جديدة لأبنائنا وإفساح المجال دون أي حواجز، حيث أن المستقبل للأجيال القادمة، ويجب المحافظة على شبابنا وشاباتنا في أوطانهم وأن لا تدفعهم لاتخاذ قرار الهجرة لأن وطنهم بحاجة إليهم".

وختم قائلاً: "أن اتحاد رجال الأعمال العرب يؤكد أهمية توفير الدعم المالي لموازنة دولة فلسطين من قبل جميع الدول العربية، وتعزيز شبكة الأمان المالي لديها، وبالشكل الذي يمكن دولة فلسطين من مواجهة الضغوط والصعوبات الاقتصادية والمالية التي تتعرض لها، وبما يسهم في تعزيز صمود الشعب الفلسطيني"، مشدداً "على أهمية بذل الجهود في سبيل معالجة الأوضاع المعيشية المتدهورة في الأراضي الفلسطينية المحتلة والنتيجة عن الممارسات القمعية الإسرائيلية بما فيها إقامة الحواجز وإغلاق الطرق وفرض الحصار على المدن والقرى الفلسطينية"، ومدنياً "كافة الممارسات التي تقوم بها إسرائيل والتي تعمل من خلالها الى تعريض حياة وحقوق الإنسان الفلسطيني بما فيهم الأطفال للخطر والتهديد".

بدوره، ألقى أبو غزالة كلمة قدم فيها رؤيته الاقتصادية، فقال: "نتوقع مراكز الأبحاث العالمية أزمة اقتصادية صعبة (كساد وغلاء) العام المقبل، لم نشهد مثلاً منذ الثلاثينيات. ولما كانت الأزمة هي فرصة أيضاً فلقد أعددت ورقة عنها وعن ما يمكن اتخاذه من اجراءات لتخفيف أضرارها بل للاستفادة منها. وسأصدر قبل نهاية الشهر تقريراً مدروساً بهذا الشأن".

وأضاف: "من المؤكد أن الصراع الأميركي - الصيني يتحول الى صراع عسكري ينتج عنه اتفاق أميركي - صيني لقيادة ثنائية للعالم (G2)، ولأن الحروب تنتهي دوماً باتفاقات، سيقف العملاقان على صياغة نظام عالمي جديد. ولما كانت منطقتنا ابتليت، بعض دولها، بمخطط إجرامي دمّر البشر والحجر، فإن المنطقة من خلال إعادة إعمارها ستكون مركزاً للازدهار العالمي وستشهد مرحلة من الازدهار. كذلك كانت بداية النهضة الأوروبية بعد الحرب العالمية الثانية".

وتابع: "يواجه العالم أزمة أكبر من ذلك هي "الاحتباس الحراري" الذي يشكل خطراً وجودياً على العالم إن لم يتم معالجتها بسرعة. تلك القناعة أصبحت لدى الأمم المتحدة التي شكلت فريق عمل لذلك، ولدى الكونغرس الأميركي التي صدرت عنه تحذيرات تصل الى الاعتقاد بأنه بعد 12 عاماً فقط سيكون كوكبنا مهدداً بالدمار"، لافتاً إلى أن "الجماعات الطلابية الشبابية باشرت التحضيرات لمظاهرات تطالب بالمعالجة السريعة. إلا أنه من الممكن إيجاد حلول على مسارين: الأول تخفيف الانبعاثات الضارة، والثاني تشكيل فريق من علماء الذكاء الاصطناعي من أميركا والصين لاقتراح الحلول التقنية لتحويل الانبعاث الملوث الى انبعاث غير ضار".

وقال أبو غزالة: "نحن في مطلع الثورة الصناعية الأربعة: ثورة المعرفة، حيث صنع الثروة من نتاج صنع المعرفة من اختراع وابتكارات بعضها قيمته اليوم يبلغ نحو الترليون دولار. ولقد لخصت ذلك في كتابي المتاح كإهداء لكم"، لافتاً إلى أن "المرأة ليس بحاجة لتمكينها، فهي في عصر المعرفة بإمكانيات الرجل نفسها، ذلك أنه على الإنترنت فقط تتحقق المساواة الكونية الكاملة".

وأضاف: "إن فرص الاستثمار هي لمن يستثمر في الإبداع المعرفي، وهي ليست قصراً على بعض الدول. أورد نموذجين تأكيداً لذلك: "الجرسون (النادل) في أوكرانيا بان كوم، اخترع الوااس أب وباعه لفيسبوك بأحد عشر مليار دولار. والباكستاني المقيم في الإمارات اخترع كروم وباعها الى أوبر بأحد عشر مليار درهم".

وختم قائلاً: "إن صنع الثروة وازدهار الوطن لا يتحقق إلا بصنع المعرفة. هكذا تصنع الثروة وتزدهر الدول".

ثم ألفت دشتي كلمة، استهلتها بتوجيه الشكر إلى "اتحاد رجال الأعمال العرب على دعوتي إلى هذا الحفل الكريم. فمنظمة الإسكوا عملاً بخطة التنمية المستدامة لعام 2030، تصبو إلى التعاون مع القطاع الخاص العربي في سبيل هدف مشترك: تحقيق تنمية مستدامة وشاملة، عادلة في المنطقة العربية، وتنمية محورها الإنسان العربي تعد بعدم إهمال أحد".

وقالت: نطمح إلى قطاع خاص عربي يكون ركناً أساسياً في منظومة إنمائية متكاملة. قطاع عصري، يعتمد إجراءات عمل مسؤولة وأدوات إدارية تواكب الثورة الصناعية الرابعة. يستثمر في رأس المال البشري؛ يحتضن المهارات؛ يرفع ريادة الأعمال والمبدعين، يشارك بفعالية في الابتكار والتطوير. يؤثر في هذه الحقبة الجديدة ولا يتفرج عليها. شريكنا المرجو يستثمر في قطاعات متنوعة تسهم في تحقيق تنمية مستدامة تعود بالمكاسب على الجميع، بلا استثناء".

وأضافت: "ندرك أن طموحنا هذا تحول دونه عقبات مزمنة. ففي معظم بلداننا، بيانات غير موثوقة للاستثمار، تعوق توطين رؤوس الأموال المحلية، وتعجز عن جذب الاستثمارات الخارجية. فمقابل كل دولار من الاستثمارات يدخل إلى المنطقة، يخرج منها 1.8 دولار. هذه البيئة الاستثمارية تزداد قصوراً بفعل الأنظمة البيروقراطية، والتشريعات والسياسات والهياكل التي لا تواكب احتياجات المستثمرين، قصور بيئته تدني ترتيب أغلبية البلدان العربية، وفقاً لمؤشر سهولة مزاولة الأعمال التجارية".

وتابعت دشتي: "ضعف في الحوكمة يظهر في ارتفاع مؤشر مدركات الفساد في معظم البلدان. عمالة لا تلبى متطلبات أسواق العمل. قطاعات اقتصادية غير متنوعة. ضعف مزمن في التجارة البيئية داخل المنطقة. فجوة ثقة تزداد اتساعاً بين القطاع الخاص والجمهور. نزاعات واضطرابات. لقد أصبح ملحاً، أكثر من أي وقت مضى، أن تتصدى الحكومات لهذه العقبات التي تقوض البيئة الاستثمارية العربية. لتطوير اقتصاداتها، والارتقاء بمعيشة أبنائها، وإعادة اعمار ما دمرته الحروب والنزاعات، فالمنطقة بحاجة إلى 220 مليار دولار من الاستثمارات سنوياً، لخلق 92 مليون وظيفة إضافية حتى عام 2030، من أجل احتضان الشباب الوافد إلى سوق العمل".

وقالت: "إن منطقتنا غنية بفرص استثمارية في قطاعات واعدة لم تُستغل بعد. والإصلاحات باتت لازمة لجذب الاستثمارات إلى هذه القطاعات، لا سيما البنى الأساسية الذكية؛ والتكنولوجيا الخضراء والطاقة المتجددة؛ والتحول الرقمي؛ وأمن المياه والأمن الغذائي"، مشدداً على أن "تهيئة بيئة مواتية للاستثمار شرط أساسي لتحسين آفاق الاستثمار العربية في المستقبل، لكن ذلك لا يكفي، فالقطاع الخاص العربي عليه أن يواجه تحدياً غير مسبوق بات يهدد وجوده. هو الثورة الصناعية الرابعة، التي تنذر بتهميش هذا القطاع ما لم يسارع إلى إعادة تعريف هويته ودوره التنموي، وانتهاج نماذج أعمال جديدة ومسؤولة تواكب هذا التسونامي التكنولوجي".

وأضافت: "بموازاة ذلك، تعكس الخطط التنموية للدول العربية تحولات في دور الحكومات في الاقتصاد تتمثل في اتجاهها نحو أداء تنظيمي ورقابي، كذلك، تعكس هذه الخطط اتجاهها نحو توطيد الشراكات بين القطاعين الخاص والعام. هذه التحولات لن تتحقق بالسرعة والكفاءة المطلوبتين، ما لم يبادر القطاع الخاص إلى تضييق فجوة الثقة بينه وبين عامة الجمهور، وتعزيز صورته كشريك حقيقي وأساسي في الاقتصاد والتنمية".

وتابعت: "إن الإسكوا، باعتبارها الذراع التنموي للأمم المتحدة في المنطقة العربية، قادرة على دعم القطاع الخاص ليعيد رسم هويته ودوره التنموي. فهي تتيح له منصة إقليمية تؤازره ليكون لاعباً فاعلاً إقليمياً، وعالمياً حتى يكون دعامة من دعائم "الميثاق العالمي" للأمم المتحدة، والذي يرمي إلى تعزيز دور هذا القطاع في المنظمة الإنمائية الأممية المتكاملة".

وختمت دشتي: "أتمنى لملتقانا نجاحاً تجسده شراكة حقيقية تكون ركناً أساسياً في تنمية مستدامة، محورها الإنسان العربي، لا تهمل أحداً".

ثم ألقى شقير كلمة، قال فيها: "إن لانعقاد ملتقى مجتمع الأعمال تحت شعار "تحديات مستقبل الاستثمار العربية"، أهمية خاصة، لا سيما أنه يأتي مع اقتراب المنطقة من طي صفحات الحروب والتطلع نحو بدء عمليات إعادة الاعمار".

وأضاف: "من المهم أن يكون لمجتمع الأعمال العربي دوراً أساسياً في مختلف جوانب هذه العملية، لكن هذا أيضاً يتطلب زيادة منسوب التواصل والعمل على خلق تحالفات بين الشركات العربية صاحبة الاختصاص والقادرة على خوض غمار المناقشة. أيضاً

من واجب حكوماتنا العمل على اقرار التشريعات الحديثة لتسهيل وتحفيز الاستثمار البيئية، وتسهيل تنقل وانتقال رجال الاعمال واعطائهم حوافز خاصة".

ووتابع شقير: "من المهم جداً، أن لا تقتصر المؤتمرات واللقاءات على التوصيات والتمنيات. فخارطة الطريق معروفة ومعلومة من الجميع والمطلوب فقط الذهاب الى الاجراءات. ومن المهم أيضاً، أن نركز جميعاً على مواكبة العصر، عصر الاتصالات وتكنولوجيا المعلومات، وتحفيز وتشجيع الاستثمار في هذا القطاع الواعد، وهنا تلعب الشركات الناشئة دوراً ريادياً وعلينا الوقوف الى جانبها وتشجيعها".

وقال: "إن توقيت المؤتمر مهم أيضاً بالنسبة للبنان، خصوصاً انه يأتي بالتزامن مع اقدام الحكومة على طرح مشاريع استثمارية كبرى التي أقرها مؤتمر سيدر بقيمة 11,8 مليار دولار، وكذلك اطلاق دورة التراخيص الثانية لاستكشاف النفط"، لافتاً إلى أن "ما يزيد من جاذبية هذه المشاريع، اقرار للبنان قانون الشراكة بين القطاعين العام والخاص ما يفتح فرصاً حقيقية أمام المستثمرين العرب بالدخول في هذه المشاريع".

وذكر أن "الحكومة ومجلس النواب يقومان بورشة لتحديث واقرار سلة قوانين ذات أهمية كبيرة، منها: قانون تشجيع الاستثمار، قانون حماية المستثمر، قانون ضريبي حديث وغيرها، كما أقر مجلس النواب أخيراً قانوناً حديثاً للتجارة"، مشيراً إلى أن "القطاع الخاص اللبناني أنشأ مؤخراً اتحاد المستثمرين اللبنانيين برئاسة الصديق جاك صراف، وهو يستهدف الاستثمار في الداخل والخارج".

وتطرق في كلمته إلى قطاع الاتصالات وتكنولوجيا المعلومات، فأعلن عن أن "الحكومة برئاسة الحريري ووزارة الاتصالات ووزارة تكنولوجيا المعلومات يعطون أولوية لهذا القطاع الواعد. واليوم تعمل وزارة الاتصالات على تسريع مد شبكة الألياف البصرية، وتعميم خدمة الـ 4G حيث بات نحو 85 في المئة من الاراضي اللبنانية مغطاة بهذه الخدمة، كما نعمل على إطلاق خدمة الـ 5G، داعياً "الشركات العربية الراغبة بالتوسع في هذا القطاع، الى اعتماد للبنان مقرأً لها للاستفادة من الخدمات والتحفيزات التي نوفرها. وأدعو الشركات العربية الى الاستثمار في مشاريع سيدر، وأعلن استعدادنا لتقديم كل التسهيلات للشركات الراغبة بالقيام بهذا الأمر".

وختم شقير مؤكداً أن "للبنان يتمتع بميزات تفاضلية كبيرة على مستوى الاستثمار والأعمال، وهو ما يزال يشكل مركزاً مهماً للشركات الراغبة بالتوسع نحو المنطقة واوروبا".

وتحدث أفيوني ممثلاً راعي الملتقى الرئيس الحريري، فقال: "بداية اسمحو لي ان أشكر دولة رئيس مجلس الوزراء الذي شرفني في تمثيله اليوم في الملتقى، لإظهار رؤية حكومة "إلى العمل" حول التحديات التي يواجهها للبنان والخطط التي تلحظها حكومتنا لزيادة وجذب الاستثمارات، لكونها تمثل إحدى سفن النجاة بإقتصادنا وبلدنا من تلاطم أمواج الجمود الاقتصادي الذي يعصف فيه منذ بدء الازمة السورية، وبهدف الرسو به في مرفأ النمو والاستقرار".

وأضاف: "إن عنوان الملتقى "تحديات الاستثمار العربية"، يعبر عن التحدي المشترك الذي تعيشه شعوبنا العربية منذ سنوات، ومنها الشعب اللبناني لتحقيق نموا مستداماً مصادره متنوعة وتمويله مؤمن ومستقر، وهذان شرطان أساسيان للوصول الى هدفنا المشترك الا وهو تقدم الشعوب العربية وازدهارها لأن صراع الدول اليوم بات صراعاً اقتصادياً بامتياز. ولذلك، فان واجبنا اليوم كحكومات عربية هو ان نخوض هذه المنافسة الاقتصادية يداً واحدة وكتلة واحدة و بكل عزم وتصميم وان نعطي الأولوية لتحقيق النمو والازدهار الاقتصادي لشعوبنا وان نمنحهم شبابا ونساء ورجالا فرص العمل والتقدم والتفوق والإبداع، وهذا هو عنوان برنامج حكومتنا حكومة "الى العمل"، وهذا ما نسعى اليه اليوم بشكل دؤوب، خصوصاً أننا على أبواب تقديم الموازنة العامة وخفض العجز فيها وإيجاد التوازن بين الخطوات المطلوبة للإبتعاد عن أتون الانهيار الاقتصادي والمحافظة بالوقت نفسه على مكونات وحوافز النمو التي نحن بأمس الحاجة اليها".

وتابع: "وبالرغم من صعوبة ودقة الاوضاع التي نعيشها، إلا أن خيار الاستسلام غير وارد لا في قاموس حكومة "إلى العمل" ولا في قناعات القوى السياسية التي أنا على ثقة بأنها تدرك أن مصلحة للبنان وحق اللبنانيين بحياة كريمة يجب أن يتقدما على كل إعتبار،

وأن من مسؤولية الجميع حكومة ومجلس نيابي وقطاع خاص التعاون على إنتاج الأطر المشتركة للمضي في تنفيذ الحلول التي سبق ان اتفقنا عليها وان تقدمنا بها للمجتمع الدولي في مؤتمر "سيدر" بهدف تمويل وتطوير وحماية وتفعيل الاقتصاد اللبناني".

وقال: "إن ما يحتاجه **لبنان** هو خلق فرص عمل جديدة وهذا لا يمكن أن يتحقق إلا من خلال رفع معدلات النمو وجعله نموا مستداما يشمل مختلف قطاعات المجتمع، ونعلم جميعا أن الحديث عن التحول الاقتصادي والإصلاح وعن التنمية المستدامة والاستثمار وعن المعاصرة والحداثة في التقدم التقني والاقتصاد المعرفي يصبح أقرب إلى الخيال في غياب البيئة المستقرة سياسيا ومجتمعيا الأمانة داخليا وخارجياً، وهذا ما نسعى الى تحقيقه عبر حكومة جامعة وتعاون سياسي وتوافقي متواصل وعبر سياسة الاعتدال والنأي بالنفس التي تعهدت بها حكومتنا. كما نعلم ان الحديث عن رفع معدلات النمو لا يمكن ان يتحقق الا اذا اعطينا الأهمية لتكبير حجم القطاع الخاص في الناتج المحلي والحد من تنامي حجم القطاع العام وأهمية النمو الاحتوائي الذي يؤدي إلى خلق الوظائف وتعزيز العدالة الإجتماعية وتشجيع القطاع خاص على تحقيق نمو أعلى ووظائف أكثر ودعم المجموعات المهمشة واستخدام سياسة المالية العامة للإستثمار في الموارد البشرية والبنية التحتية والاندماج في الاقتصاد العالمي".

وأضاف أفيوني: "من اهدافنا الاساسية أيضاً، تنويع مصادر النمو وقد أكدت التجارب أن هذا التنويع ضروري لتحسين الاقتصاد، وأعتقد أن **لبنان** سجل خطوة جديّة في هذا الاتجاه حين وضع خارطة طريق واضحة لرفع معدلات النمو وتنويع مصادره وتأمين إستدامته وخارطة الطريق هذه عرضتها الحكومة اللبنانية في مؤتمر "سيدر"، وهي تقوم على 4 محاور أساسية مكملة لبعضها البعض أولها تنفيذ برنامج الإنفاق الإستثماري بقيمة 17 مليار دولار يمتد على 10 سنوات لتحديث وتطوير البنية التحتية وثانيها المحافظة على الاستقرار المالي من خلال إجراء تصحيح مالي على مدى خمس سنوات على الأقل للوصول الى نسب في العجز السنوي مقبولة وصحية، وهذا ما بدأت الحكومة التصدي له، وقد اقرنا خطة الكهرباء، ونحن الآن بصدد اتمام الموازنة وثالثها إجراء الإصلاحات الهيكلية والقطاعية الضرورية لضمان الحوكمة الرشيدة ومكافحة الفساد وتطوير التشريعات التي تحكم عمل القطاع الخاص وتحديث إجراءات القطاع العام هذا ما قمنا به بالتعاون مع المجلس النيابي ومثال على ذلك إقرار قانون الشراكة بين القطاعين العام والخاص ورابعها وضع وتنفيذ استراتيجية لتطوير القطاعات الإنتاجية سواء التقليدية أو الجديدة منها ورفع قدرة وإمكانات **لبنان** التصديرية، وهذا ما وصت عليه خطة مكنزي".

وأكد أن "التحول الذي تريد حكومة "إلى العمل" إحدائه في الاقتصاد اللبناني يكمن في الانتقال إلى اقتصاد تنافسي يحركه القطاع الخاص ومن قاعدة انتاجية ضيقة إلى التوسع في قاعدة انتاجية عريضة تسهم فيها الأنشطة المالية والتجارية واللوجستية بنسبة عالية من **الناتج المحلي الإجمالي**. وأنا أعتقد أن برنامج الإنفاق الإستثماري على البنية الأساسية في كل مرافقها ومناطقها الذي ورد في "سيدر"، والذي يتضمن أكثر من 280 مشروعاً يمثل إلى حد بعيد تطلعات **لبنان** الاقتصادية وطموحه التنموي للمرحلة القادمة و يمثل حجر الأساس في خطتنا الإستثمارية لتحفيز النمو الاقتصادي واستقطاب المستثمرين".

وقال: "إستجاب المجتمع الدولي في (سيدر) لاحتياجات التنمية والاستقرار في **لبنان** إستجابة غير مسبوقه وفي ظل ظروف اقتصادية ومالية صعبة وهذا يؤكد أن إستقراره وأمنه ونموه ومسؤولية عربية ودولية علماً أن نجاح **لبنان** في الحصول على التزامات الدول والمؤسسات الدولية المشاركة في (سيدر) متوازي مع تنفيذ الالتزام اللبناني المقابل ليس بالإصلاح الاقتصادي والمالي فحسب، بل بالإصلاح السياسي المعزز للتعايش والعدل والمرجعية الوطنية والشفافية، وهذا ما تعهدت كل القوى السياسية السير به سواء في الحكومة أو في المجلس النيابي ومن أبرز هذه الإصلاحات تكبير حجم القطاع الخاص في الناتج المحلي والحد من تنامي حجم القطاع العام وتشجيع القطاع الخاص على تحقيق نمو أعلى ووظائف أكثر وتحقيق نمو إحتوائي من خلال دعم المجموعات المهمشة والاندماج في الاقتصاد العالمي وإعتماد الحوكمة ومكافحة الفساد"، مضيفاً: "ما تعمل حكومة "إلى العمل" على تأمينه من خلال الإصلاحات في القطاعات الاقتصادية التي تعاني من النزف (معالجة ملف الكهرباء التهرب الضريبي ومحاربة الفساد) وضبط الموازنة العامة والتشفيف الحاصل في النفقات وتأمين الاستقرار النقدي، هو وضع كل الأسس الضرورية لتحفيز مناخ الإستثمار وتعزيز الاستقرار واستعادة ثقة المستثمرين كشرط لتطوير مسيرة النمو والاستقرار إقتصادي"، ومذكراً بأن "مؤتمر "سيدر" وخطة الحكومة تشكلان نقطة انطلاق لتنفيذ استراتيجية تختلف عن الاستراتيجية السابقة. لم يطلب **لبنان** خلال المؤتمر المنح بل كان التحول جذريا عندما طلب الدعم لوضع الاقتصاد على أسس متينة، ولم يطلب **لبنان** من خلاله الدعم للمالية العامة بل طلب الإستثمار في مشاريع معينة حيوية ومنتجة، وتم إدخال آلية لمتابعة التنفيذ لكي يضمن مساهمة الأطراف في المدى الطويل و بالشراكة مع القطاع الخاص والتركيز على مشاريع قابلة للتنفيذ والاستثمار وهذا برهان على الجدية وهي ضرورة للنجاح وتشجيع إضافي للمستثمرين على المشاركة في برنامج الإنفاق الإستثماري والإصلاحات. كل هذه الاجراءات ستعبد الطريق نحو تحقيق هدف آخر لا تملك الحكومة اللبنانية السبيل لتحقيقه وحدها وهو جذب الرساميل والإستثمارات الخارجية والشركات الخاصة عبر تطبيق قانون الشراكة بين القطاعين العام والخاص، ومن خلال خلق بيئة أعمال جاذبة للإستثمارات الخارجية وتفعيل قطاعات إنتاجية تنافسية قادرة على تعزيز مؤشرات الأداء الإقتصادي وخلق فرص العمل، وذلك عبر إطلاق خطة عمل إستثمارية مهمتها استقطاب الإستثمارات المالية والمنتجة والمباشرة وإطلاق الإصلاحات المطلوبة لتحقيق ذلك".

وتابع: "لقد أن الأوان لنعيد النظر في هيكلية تمويل الاقتصاد اللبناني من قطاع خاص وقطاع عام و ان نلحق بركب تطور الأسواق المالية العالمية عبر التركيز على الاستثمارات الخارجية المباشرة كمحرك أساسي للنمو الاقتصادي وعبر التخفيف من الاعتماد على الاستدانة كوسيلة التمويل الأسهل. وقد أن الاوان لنبني ل خطة استثمارية وطنية لتشجيع الاستثمارات في لبنان واستقطاب المستثمرين ولكي نسوق لبنان ونضعه على خارطة الوجهات الاستثمارات العالمية شأنه شأن الكثير من الدول الناشئة التي لا تتفوق علينا بقدرتها التنافسية بناتاً بل بالعكس، و ما مشاريع CEDRE و إصلاحات CEDRE الا خطوة أولى وأساسية في مشروع حكومتنا الإصلاحية لبناء نموذجاً اقتصادياً عصرياً مصادر نموه متنوعة و مصادر تمويله مستدامة".

وتابع: "إن الإصلاح أشبه بالعمل الجراحي مؤلم موجه أحياناً ولكن لا غنى عنه فالتغيير أول شروط الاستمرار، وهو مستحيل مع تمسكنا بالآليات السابقة، علماً أن الإصلاح بحاجة إلى نفس طويل من الحكومات ومن الشعوب على حد سواء وهذا النفس لن يكون مجدداً إذا كان قصيراً أو قاصراً أو متقطعاً، بل يجب أن يظل موصولاً ومنتظماً ومنتظماً طوال فترة العبور والتحويلات ومن المعروف أن اللبنانيين لا يستسلمون لل صعوبات التي تواجههم ولا يتوانون عن تحمل مسؤولية التعاون على إنتاج الأطر المشتركة للتفكير في إعداد الحلول ورسم السياسات القادرة على تطوير وحماية وتفعيل إقتصادنا".

وختم قائلاً: "نتطلع اليوم أكثر من أي وقت مضى الى الدعم والتعاون الذي يقدمه لنا الأشقاء العرب من حكومات ومواطنين ومستثمرين وشركاء في رحلة الألف ميل الإصلاحية التي انطلقنا بها وقد كان الأخوة العرب وما يزالون خير سند وشريك لبنان وللبنانيين ولهم منا دوماً الشكر والامتنان".

•الجلسات

تدور جلسات الملتقى الذي يستمر يومين حول مناخ وفرص الإستثمار وأفاق التنمية الاقتصادية في الجمهورية اللبنانية، والثورة الصناعية الرابعة "التحدي القادم للاقتصاد العربي"، وفرص الاستثمار واعادة الاعمار في العراق.

ويناقش من خلال جلساته، المشروعات الصغيرة والمتوسطة ورأس المال المغامر كقاطرة للتنمية الاقتصادية العربية، والتمكين الاقتصادي للمرأة العربية ركيزة للتنمية الشاملة.

تجربة مصر في نقل التكنولوجيا والملكية الفكرية أمام الاسكوا في بيروت

[البلد](#)

18 نيسان / أبريل 2019



يشترك الدكتور محمود صقر رئيس أكاديمية البحث العلمي والتكنولوجيا في اجتماع الخبراء الذي تنظمه لجنة الأمم المتحدة الاقتصادية والاجتماعية لغرب آسيا "الاسكوا" ببيروت خلال الفترة من ١٧ وحتى ١٨ إبريل ٢٠١٩.

وعرض صقر تجربة أكاديمية البحث العلمي والتكنولوجيا في إدارة الملكية الفكرية ونقل التكنولوجيا، حيث نجحت وزارة التعليم العالي والبحث العلمي في تحفيز منظومة الابتكار في مصر من خلال قانون حوافز العلوم والتكنولوجيا والابتكار رقم ٣٢ لسنة ٢٠١٨، وإنشاء شبكة قومية لمكاتب نقل وتسويق التكنولوجيا (تايكو) والتي بلغ عددها ٤٣ مكتبا والحاضنات التكنولوجية "انطلاق" وفروعها ال ١٨ والتي تدعمها الأكاديمية، وبنك الابتكار المصري كل ذلك ساهم في تهيئة بيئة مشجعة للابتكار.

كما عرض صقر في ورقته العلمية في الأمم المتحدة نجاح مكتب براءات الاختراع المصري في إدارة ملف الملكية الفكرية لعقار السوفالدي، وكيف أشاد العالم بإدارة أكاديمية البحث العلمي لهذا الملف.

وأشار إلي حملة حقوق حضارة لبناء حضارة التي أطلقتها الأكاديمية بالتعاون مع الجامعة البريطانية بمصر وموسوعة النباتات الطبية وغيرها من المبادرات التي تهدف إلي الحفاظ علي التراث والإرث الوراثي المصري.

"صقر" يعرض تجربة «البحث العلمي» بإدارة الملكية الفكرية ونقل التكنولوجيا في بيروت

[أخبار اليوم](#)

18 نيسان / أبريل 2019

شارك د. محمود صقر رئيس أكاديمية البحث العلمي والتكنولوجيا، في اجتماع الخبراء الذي نظّمته "الاسكوا - الأمم المتحدة" ببيروت، خلال الفترة من ١٧ وحتى ١٨ أبريل ٢٠١٩.

وعرض "صقر"، تجربة أكاديمية البحث العلمي والتكنولوجيا في إدارة الملكية الفكرية ونقل التكنولوجيا، حيث نجحت وزارة التعليم العالي والبحث العلمي، في تحفيز منظومة الابتكار في مصر من خلال قانون حوافز العلوم والتكنولوجيا والابتكار رقم ٣٢ لسنة ٢٠١٨، وإنشاء شبكة قومية لمكاتب نقل وتسويق التكنولوجيا "تايكو"، والتي بلغ عددها 43 مكتباً، والحاضنات التكنولوجية "انطلاق" وفروعها الـ18، والتي تدعمها الأكاديمية، وبنك الابتكار المصري، مشيراً إلى أن كل ذلك ساهم في تهيئة بيئة مشجعة للابتكار.

واستعرض رئيس أكاديمية البحث العلمي والتكنولوجيا، في ورقته العلمية في الأمم المتحدة، نجاح مكتب براءات الاختراع المصري في إدارة ملف الملكية الفكرية لعقار السوفالدي، وكيف أشاد العالم بإدارة أكاديمية البحث العلمي لهذا الملف، لافتاً إلى حملة "حقوق حضارة لبناء حضارة" التي أطلقتها الأكاديمية بالتعاون مع الجامعة البريطانية بمصر، وموسوعة النباتات الطبية.. وغيرها من المبادرات التي تهدف إلى الحفاظ على التراث والإرث الوراثي المصري.

رئيس أكاديمية البحث العلمي يعرض تجربة مصر في نقل التكنولوجيا

[الديري](#)

18 نيسان / أبريل 2019

رئيس أكاديمية البحث العلمي يعرض تجربة مصر في نقل التكنولوجيا

من موقع الوطن، بتاريخ اليوم الخميس 18 أبريل 2019.

شارك الدكتور محمود صقر، رئيس أكاديمية البحث العلمي والتكنولوجيا، في اجتماع الخبراء الذي نظّمته الإسكوا - الأمم المتحدة ببيروت خلال الفترة من 17 حتى 18 أبريل 2019.

وعرض صقر، تجربة أكاديمية البحث العلمي والتكنولوجيا في إدارة الملكية الفكرية ونقل التكنولوجيا، حيث نجحت وزارة التعليم العالي والبحث العلمي بتحفيز منظومة الابتكار في مصر من خلال قانون حوافز العلوم والتكنولوجيا والابتكار رقم 32 لسنة 2018، وإنشاء شبكة قومية لمكاتب نقل وتسويق التكنولوجيا "تايكو"، والتي بلغ عددها 43 مكتباً والحاضنات التكنولوجية "انطلاق" وفروعها الـ 18 والتي تدعمها الأكاديمية، وبنك الابتكار المصري كل ذلك ساهم في تهيئة بيئة مشجعة للابتكار.

كما عرض في ورقته العلمية بالأمم المتحدة نجاح مكتب براءات الاختراع المصري في إدارة ملف الملكية الفكرية لعقار السوفالدي، وكيف أشاد العالم بإدارة أكاديمية البحث العلمي لهذا الملف، مشيراً إلى حملة حقوق حضارة لبناء حضارة التي أطلقتها الأكاديمية بالتعاون مع الجامعة البريطانية بمصر وموسوعة النباتات الطبية وغيرها من المبادرات التي تهدف إلى الحفاظ على التراث والإرث الوراثي المصري.

ربع قرن على مؤتمر بكين

الأهرام

استعدادا للاحتفال بمرور خمسة وعشرين عاما على انعقاد مؤتمر بكين للمرأة، كان من المهم التوقف لتقييم مدى تقدم البلدان المختلفة في تنفيذ إعلان المؤتمر ومنهجه في مجال تحقيق المساواة بين الرجال والنساء، و دور منظمات المجتمع المدني في تحقيق هذا التقدم، فضلا عن المعوقات التي تعترض الوصول للأهداف المرجوة. التقييم المذكور هو جزء من عملية تراكمية تنتهي بإعداد تقرير إقليمي عربي يُرْفَع إلى لجنة وضع المرأة التابعة للأمم المتحدة بحلول مارس 2021. وفي هذا الإطار عُقدت جلسة تشاورية نظمتها منظمة الإسكوا بالتعاون مع جامعة الدول العربية ومنظمة المرأة العربية وهيئة الأمم المتحدة للمساواة بين الجنسين، وبالتشاركون مع كل من المعهد الدنماركي لحقوق الإنسان والمركز الدنماركي المعنى بالجنس والمساواة والتنوع .

في الإجابة على سؤال أين تقف بلداننا العربية بعد ربع قرن من بكين، هناك اتفاق عام على أن إدماج النساء في المجال العام شهد طفرة ملحوظة اعتبارا من عام 2011، هذه الطفرة يمكن أن نستدل عليها من بعض المؤشرات الإحصائية المتعلقة بنسب المشاركة السياسية للمرأة، فمع أننا مازلنا بعيدين عن الوصول إلى تطبيق تناصف المناصب بين الرجال والنساء إلا أن هناك تطورا إيجابيا يصعب إنكاره، وكمثال فإن نسبة التمثيل البرلماني للنساء العربيات تبلغ حاليا 19% وهي نسبة ليست كبيرة كما نرى لكنها كانت في عام 2004 لا تزيد على 6%. كما أن التمثيل النسائي على المستوى المحلي مازال محدودا في مجمله، لكن الشيء الإيجابي بخصوصه هو أن هذا التمثيل أصبح متاحا في دول كانت تحظره، ومن الإيجابيات الأخرى وصول بعض النساء لمناصب رفيعة على المستوى المحلي كرئاسة البلدية في تونس أو المحافظة في مصر. وعلى المستوى التنفيذي أيضا زاد عدد الحقائق الوزارية التي تحملها النساء، وتجاوزت نوعية هذه الحقائق الوزارات التقليدية، بل كان لافتا أن تحصل المرأة على حقيبة داخلية في دولة مثل لبنان بكل تعقيداته السياسية والطائفية. وعلى المستوى القضائي كان التطور أبطأ مع بعض اختراقات، وشهدت المجالات الدبلوماسية والبيروقراطية والحزبية اضطرابا في الحضور النسائي .

من جهة أخرى، شاركت النساء في تشكيل معالم المراحل الانتقالية التالية على اندلاع الثورات العربية، فخاضت معارك حقيقية من أجل تضمين الدساتير الجديدة تمثيلا سياسيا أفضل للنساء، وكلنا نذكر معركة التكامل - المساواة التي دارت في داخل المجلس الوطني التأسيسي بتونس وفي لجنة الخمسين بمصر. كما جلست النساء على طاولة الحوار الوطني والمفاوضات السياسية، بل إنها في حالة مثل ليبيا استحدثت لنفسها مسارا موازيا لمسار الحوار الرسمي تأكيدا لحضور المرأة في المستقبل السياسي للدولة.

وفي هذا الإطار تشكل ملتقى النساء لتعزيز دور المرأة في بناء السلام والسلم المجتمعي، وانبثقت عن هذا الملتقى وثيقة تحمل اسم المرأة الليبية. مرة أخرى لا شك أن الحضور النسائي من الناحية العددية ليس هو الأمل، لكننا لو قارنا هذا الحضور المحدود بالغياب التام للنساء عن عملية بناء نظامنا السياسية في مرحلة ما بعد التخلص من الاستعمار لأدركنا أن هناك تحولا وأن هناك صيرورة .

وفي عملية الشد والجذب بين قوى التغيير وقوى تثبيت الوضع الراهن أو حتى النكوص عنه، تبرز مجموعة من المحفزات أبرزها تغير الصورة الذهنية المجتمعية عن النساء بفعل الخروج النسائي الكثيف منذ 2011 للتظاهر والانتخاب بل وحتى للترشح، لكن أيضا تبرز مجموعة أخرى من المبركات أهمها الصراعات المسلحة. هذه الصراعات لا تكتفي فقط بتهميش قضية المساواة التي تبدو غير ذات أولوية في ظل تصاعد أعمال العنف، لكنها أيضا تستحدث معارك لم تكن على أجندة الحركات النسوية، أو حتى تكون منصفين لم تكن بالجسامة التي هي عليها الآن. ومن تلك المعارك، المعركة المتعلقة بأوضاع النازحات والمهاجرات واللاجئات والتي تمثل مأساة إنسانية متكاملة، والمعركة مع التقاليد الاجتماعية الظالمة التي تنتكر للنساء اللاتي تعرضن للاغتصاب من الدواعش وتصمهن بالعار وتضع مستقبلهن ومستقبل أولادهن في مهب الريح، والمعركة مع الأمراض العاندة بعد اندثارها والموارد النافذة والفقير المدقع والبيئة الملوثة. هذه إذن هي الخريطة العامة لوضع المرأة

العربية بعد مرور ربع قرن على انعقاد مؤتمر بكين، وبالتالي فإن أخذها بعين الاعتبار يقتضى تشابك جهود الحكومات مع جهود المنظمات غير الحكومية للسير فى مسارين متكاملين، المسار الأول هو البناء على الإنجازات التى تحققت للمرأة العربية ومعالجة بعض الأسباب التى مازالت تحول دون تحقيق المساواة المنشودة، وهناك من يضع قوانين الأحوال الشخصية بصورتها الحالية على رأس هذه الأسباب على أساس أن عدم المساواة فى المجال العام ما هو إلا انعكاس لعدم المساواة فى داخل الأسرة. والمسار الثانى هو معالجة الآثار السلبية للصراعات المسلحة على وضع المرأة العربية، ومع إدراك أن هذه المعالجة ترتبط بداية بوقف الصراعات المسلحة إلا أن هناك بعض الأوضاع التى لا تحتل التأخر فى مواجهتها كقضية المغتصابات وأطفالهن التى تحتاج إلى تدخل تشريعى منصف وعادل وإنسانى، فلا يعقل أن نتباهى بعدد النساء فى مواقع صنع القرار ونعجز عن اتخاذ قرارات مصيرية حين نحتاج إليها .

منظمة المرأة العربية تشارك في تنفيذ إعلان ومنهاج عمل بكين بعد 25 عاما

العرب اليوم

16 نيسان / أبريل 2019

تشارك منظمة المرأة العربية اليوم في ورشة عمل إقليمية تنظمها جامعة الدول العربية، وهيئة الأمم المتحدة للمساواة بين الجنسين وتمكين المرأة، ومنظمة الإسكوا وذلك خلال يومي 16-17 ابريل 2019 بالعاصمة اللبنانية بيروت.

تفتتح الدكتورة فاديا كيوان المديرة العامة للمنظمة الجلسة بكلمة تستعرض فيها أنشطة وجهود المنظمة لتمكين المرأة وتعزيز حقوقها.

تتضمن ورشة العمل عدد من الجلسات من بينها، إعلان ومنهاج عمل بكين وخطة عمل التنمية المستدامة لعام 2030، التنمية والفقر والحماية الاجتماعية، التحرر من العنف والوصم والقوالب النمطية، المشاركة والمساءلة والمؤسسات المراعية لمنظور المساواة بين الجنسين، المرأة والنزاعات، والبيئة وحمايتها.

نشكركم زوار العرب اليوم على تصفح موقعنا وفي حالة كان لديك اى استفسار بخصوص هذا الخبر منظمة المرأة العربية تشارك في تنفيذ إعلان ومنهاج عمل بكين بعد 25 عاما برجاء ابلاغنا او ترك تعليق الأسفل المصدر : صدى البلد

المرأة العربية تشارك في تنفيذ إعلان ومنهاج عمل بكين بعد 25 عاما

الصباح العربي

16 نيسان / أبريل 2019

تشارك منظمة المرأة العربية اليوم في ورشة عمل إقليمية تنظمها جامعة الدول العربية، وهيئة الأمم المتحدة للمساواة بين الجنسين وتمكين المرأة، ومنظمة الإسكوا وذلك خلال يومي 16-17 ابريل 2019 بالعاصمة اللبنانية بيروت.

تفتتح الدكتورة فاديا كيوان المديرية العامة للمنظمة الجلسة بكلمة تستعرض فيها أنشطة وجهود المنظمة لتمكين المرأة وتعزيز حقوقها.

تتضمن ورشة العمل عدد من الجلسات من بينها، إعلان ومنهاج عمل بكين وخطة عمل التنمية المستدامة لعام 2030، التنمية والفقر والحماية الاجتماعية، التحرر من العنف والوصم والقوالب النمطية، المشاركة والمساءلة والمؤسسات المراعية لمنظور المساواة بين الجنسين، المرأة والنزاعات، والبيئة وحمايتها.

20 نيسان / أبريل 2019

في الجلسة العامة الأولى للمنتدى العربي للتنمية المستدامة للعام 2019 التي أُنْتُ تحت عنوان "نحو تحقيق أهداف التنمية المستدامة في المنطقة العربية"، يكاد يصل المصغي إلى المتداخلين إلى خلاصة مفادها أنّ الدول العربية باتت تعيش في مرحلة تأمين رفاهية العيش لمواطنيها، من خلال توزيع الثروات وتحقيق المساواة بين الجنسين وعلى المستويات الحياتية كافة. فقد بدا لافتاً عدم تطرق معظم المداخلات للمعوقات السياسية داخل الدول العربية، التي تعرقل عملية التقدم لتحقيق أهداف التنمية المستدامة، وذلك طوال اليوم الأول للمنتدى الذي تنظمه اللجنة الاقتصادية والاجتماعية لغربي آسيا (الاسكوا) في بيروت. فلم ينتقد أي متحدث في الجلسة الصباحية السياسات الحكومية الداخلية التي لا تكافح الفقر، وعدم المساواة، وتدهور المناخ والبيئة، وعدم تحقيق الازدهار والسلام والعدالة الاجتماعية، والتي تقع في صلب أهداف التنمية المستدامة لتحقيق مستقبل أفضل للشعوب، وفق أجندة الأهداف التي أقرتها الأمم المتحدة والتي تعمل على تحقيقها بحلول العام 2030.

غياب البيانات

شرح ممثلو الدول العربية (مصر، والسودان، واليمن، والعراق، وقطر) في كلماتهم حالة التقدّم الذي أحرزته دولهم في تكييف السياسات الحكومية مع أجندة التنمية. واستفاضوا في عرض المؤشرات الداخلية التي تؤكد تقدّم السياسات الحكومية في تلك الدول، حتى يظنّ المراقب أنّ المنطقة العربية حققت فعلاً ليس "تمكين الناس وضمّان الشمول والمساواة" وحسب، بل جميع أهداف التنمية المستدامة. وهذا عاكس حقيقة عدم امتلاك "الإسكوا" للبيانات الكافية، التي تحدّد كيفية تقدم الدول في العمل على المؤشرات التي وضعتها الأمم المتحدة، للتحقق من تنفيذ أجندة التنمية المستدامة. فوفق مدير الجلسة الصباحية نائب الأمانة التنفيذية للإسكوا منير تابت، تعتمد الإسكوا على الإحصاءات الوطنية التي تقدّمها الدول، وبعض الوكالات، لتنفيذ الخطوات ووضع آليات للتحرّك. لكن تبيّن أن ليس هناك تعاوناً جدياً من معظم الدول. فقد أظهر العرض المصوّر (أدهش حجم الخط الصغير جداً والعصي على القراءة، حتى من المتحدث نفسه، جميع الحاضرين في القاعة) غياب البيانات التوضيحية عن معظم المؤشرات بشكل كامل. أما النسبة القليلة المتبقية من المؤشرات فبعضها بياناتها منقوصة، والقليل منها مكتملة، وتتضمّن بيانات واضحة. وهذا يعتبر تحدياً كبيراً يُعيق التقدم في عملية التنمية بالشكل المطلوب، على حد قول تابت. بمعنى آخر، يستدعي الافتقار إلى البيانات الاستثمار في وضع آليات للحصول عليها بداية، للانتقال لاحقاً إلى التحرك المطلوب لتحقيق الأهداف. وصحيح أنّ المنظمة لاحظت تقدم بعض الدول في عملية مكافحة الفقر، لكن الأمر ما زال يحتاج إلى المزيد من العمل والجهد، خصوصاً أنّ نسبة الفقر المتعدّد الأبعاد تتجاوز الأربعين بالمئة في نحو عشرة دول عربية.

مشاكل بنيوية

على عكس المداخلات السابقة، تناول منسق مبادرة المساحة المشتركة عمر حلاج، الذي أدار جلسة بعد الظهر، افتقار الدول العربية للمساواة بأشكالها كافة، عازياً السبب إلى وجود إشكاليات بنيوية في الأطر القانونية والسياسية والاقتصادية والاجتماعية. ليس هذا وحسب بل لفت إلى أنّ مؤشر المساواة تحرّك باتجاه سلبي، عوضاً عن بقائه ثابتاً أو تقدّمه إلى الأمام. فعلى مستوى البيئة والتصحرّ وتأمين الماء والكهرباء والتعليم والصحة، تعبّر المؤشرات ليس عن عدم وجود مساواة وتفاوت بين منطقة وأخرى داخل الدول وبينها وحسب، بل عن عدم تحرّك الحكومات للعمل عليها أيضاً. وعلى مستوى مشاركة النساء لا تأخذ الحكومات بمبدأ "الدمقرطة" وضرورة إشراكهنّ في صنع القرار. وعلى مستوى تحقيق اللامركزية اعتبر إنّ مشكلة الأخيرة لا تكمن في عدم توافقها مع مبدأ الحوكمة وحسب، بل أنّ الحكومات تعمل على إضعاف المجتمعات المحلية واستقطابها بطرق لا تخلو من التبعية والزيابنية.

إعادة البحث بالأهداف

أما خبير التنمية أديب نعمة فقد خصّص مداخلته لتفنيد عيوب فكرة التنمية، بالصيغة التي تعرضها الأمم المتحدة. ولفت إلى أن التسرّع في محاولة تحقيق أهداف التنمية يؤدي إلى اللجوء إلى الإحصاءات والأرقام، قبل وجود تصوّر واضح عن الأهداف وكيفية تحقيقها. فيما المطلوب بحث علمي وتأسيس نظري، قبل الشروع في وضع الأهداف. غير ذلك "لا نستطيع معرفة ما نحن ذاهبون لتحقيقه ولقياسه، ونقع في التناقض عند أول مشكلة تواجهنا، بسبب الاكتفاء بالاعتماد على القياسات الرقمية"، كما قال. وأوضح إنّ بعض الدراسات الحديثة الصادرة عن منظمات الأمم المتحدة بيّنت أن الطبقة الوسطى في الدول العربية تمثّل نحو خمسين في المئة من مجتمعاتها، وهذه نسبة غير دقيقة وفيها تناقض مع ما يشعر به ويتلمّسه المواطن يومياً. وحذّر من إنّ مخاطر الاعتماد على الإحصاءات لا تكمن في التوصل إلى معلومات مغلوطة عن الواقع، بل تؤدي أيضاً إلى وضع سياسات خاطئة وفي المكان الخطأ.

وإذ شدّد نعمة على ضرورة عدم الاعتماد على دوائر الإحصاء والحفاظ عليها كمؤسسات محايدة، وعدم تحميلها أعباء سياسية ناتجة عن قياس أرقام الفقر وعدم المساواة، دعا إلى مراجعة أهداف التنمية التي وضعتها الأمم المتحدة والمؤلفة من 17 هدفاً. فعلى سبيل المثال تبيّن أنّ الهدف رقم عشرة المتعلّق بتحقيق المساواة غير واضح، باعتراف المجلس العالمي للعلوم. فمعظم أهدافه الفرعية موضوعة كأنشطة ولا يمكن استخلاص أي إنجاز واضح ومحدد منها أو حتى أي مؤشر لقياس الإنجازات فيه.

وتطرّق نعمة إلى دراسات حول وجود هرمية "مرعبة" في توزيع الثروة والدخل، والتفاوت بين دول الشمال والجنوب إلى ازدياد مضطرد، وهذا شبيه بالوضع الذي كان قائماً قبل الحرب العالمية الأولى، وكان أحد الأسباب التي أشعلت الحرب. ولفت إلى أنّ أكثر منطقة في العالم يوجد فيها تفاوت في توزيع الثروة بين الشرائح العليا والدنيا هي المنطقة العربية، والذي كان أحد أبرز الأسباب التي فجرت ثورات الربيع العربي .

Arab Forum Reviews SDG Progress, Crafts Messages for HLPF

[IISD](#)

April 18 2019

12 April 2019: The Arab Forum for Sustainable Development (AFSD) reflected on progress towards the five SDGs that will be reviewed at the July 2019 session of the UN High-level Political Forum on Sustainable Development (HLPF), in addition to Goal 17, which is reviewed each year. AFSD-19 focused on the theme, ‘Empowering People and Ensuring Inclusiveness and Equality in the Arab Region.’

The UN Economic and Social Commission for Western Asia (ESCWA) organized the AFSD, which convened from 9-11 April 2019 in Beirut, Lebanon. Over 300 participants attended the Forum.

In an opening address, UN Deputy Secretary-General Amina Mohammed said that the world is “not on track to deliver on the ambitions we set for ourselves,” but emphasized that the world is “determined to carry everyone along in our journey to 2030 and leave no one behind.” She said the Arab region, like many others, faces challenges including “insufficient growth, unemployment, inequality, climate change and natural disasters,” as well as challenges related to poverty, education and gender equality. Mohammed said the UN is working to achieve “more cohesive, adaptable and accountable UN country teams” to help support SDG implementation.

In her opening remarks, ESCWA Executive Secretary Rola Dashti announced the launch of the Young ESCWA initiative, which aims to be an incubator for innovative solutions to improve the lives of people in the Arab region, including its youth. She said ESCWA aims to involve young people in internal reforms to revitalize ESCWA and increase its effectiveness and efficiency.

AFSD-19 reviewed global and regional progress on the 2030 Agenda for Sustainable Development, and addressed progress on the five Goals under review in 2019: SDG 4 (quality education), SDG 8 (decent work and economic growth), SDG 10 (reduced inequalities), SDG 13 (climate action) and SDG 16 (peace, justice and strong institutions).

On education, the AFSD discussed supporting and building institutional capacity to promote environmental education and to enhance knowledge to support informed decisions on the environment as well as to create a generation conscious of environmental problems. On climate change, participants discussed the effects of climate change, including the region’s moderate vulnerability, and the need to strengthen resilience, reduce disaster risk, especially for vulnerable communities, develop informed mitigation measures, and promote research on adaptation monitoring tools and measures. AFSD-19 also supported promoting policy coherence for climate action, such as enhancing the interlinkages between climate change and water, energy and sustainable food systems, and financing climate actions, including by mainstreaming climate activities in budget allocations.

The UN is working to achieve more cohesive, adaptable and accountable UN country teams to help support SDG implementation.

Participants reflected on national, regional and global follow-up and review processes, including voluntary national reviews (VNRs). Dashti said Arab States' VNRs show that most States have adopted long-term development plans and more inclusive approaches. Countries shared lessons learned on VNRs, including the importance of: establishing an institutional structure for sustainable development that is linked to coordination committees and thematic task forces to facilitate the development of VNRs; and assigning a ministry as a focal point to coordinate national efforts with other ministries and stakeholders. Participants also discussed opportunities for engaging different stakeholders, including during initial consultations on the scope and priorities of the VNR report, during data collection and during the formulation, review and approval of the report. In 2019, Algeria, Iraq, Kuwait, Mauritania, Oman and Tunisia will present VNRs from the Arab region.

On messages for the 2019 HLPF, participants recognized the need for a new positive narrative on youth, including clarifying opportunities for youth to contribute to accelerating achievement of the SDGs. Participants supported the role of parliaments in monitoring progress towards the SDGs, and emphasized the need to involve parliaments in the VNR process and to promote partnerships between parliaments and other actors to enable parliaments to fulfill their oversight role and promote transparency and accountability. Participants further supported organizing a regional parliamentary forum on the 2030 Agenda in the Arab region.

The AFSD-19 also discussed messages related to national public resources and financing for the SDGs, including the importance of addressing tax evasion and illicit financial flows, the need to stimulate the private sector and find innovative ways to bridge funding gaps, and the potential for international trade to become an engine for sustainable development. The AFSD-19 reflected on a number of additional messages, including addressing conflict; promoting access to information and communications technology (ICT) and promoting digital education to accelerate development; and spreading the social protection floor.

In advance of the AFSD, the 2019 Regional Forum on Sustainable Development (RFSD) for Europe [convened](#) from 21-22 March 2019 in Geneva, Switzerland. The UN Economic and Social Commission for Asia and the Pacific (ESCAP) held its regional forum ([APFSD-6](#)) in Bangkok, Thailand, from 27-29 March 2019.

The remaining regional commissions' meetings on sustainable development will take place in the second half of April:

- UN Economic Commission for Africa (UNECA): from 16-18 April 2019, in Marrakesh, Morocco; and
- UN Economic Commission for Latin America and the Caribbean (ECLAC): from 22-26 April 2019, in Santiago, Chile.

The HLPF will take place under the auspices of the UN Economic and Social Council (ECOSOC) from 9-18 July 2019, in New York, US. [[ESCWA Press Release on AFSD-19 Closing](#)] [[ESCWA Press Release on AFSD-19 Opening](#)] [[UN Deputy Secretary-General Statement](#)] [[AFSD-19 Website](#)] [[SDG Knowledge Hub Story on 2018 AFSD](#)]

إعداد القيادات الشبابية و"الاسكوا" تبحثن برامج قيادية

[الرأي](#)

18 نيسان / أبريل 2019



[انسخ الرابط](#)

A+ A A-

عمان - الرأي

عقد مركز إعداد القيادات الشبابية إجتماع تنسيقي مع "الاسكوا" اللجنة الإجتماعية والإقتصادية لغربي آسيا بهدف توفير الدعم والتدريب للشباب وبناء قدراتهم، وتشجيعهم على المشاركة السياسية.

وتحدث مركز إعداد القيادات الشبابية الدكتور ياسين الهليل حول أهمية توفر الدعم الفني والتقني للشباب وخصوصاً دعم أنشطة وبرامج مركز إعداد القيادات الشبابية، وتوفير دعم تقني للبرنامج الوطني لإعداد القيادات الشبابية، وتأسيس الأكاديميات السياسية، وبناء قدرات الشباب بالمشاركة بالحياة السياسية والديمقراطية.

الجامعة وبالتعاون مع الأمانة العامة لمجلس الوزراء ومنظمة الاسكوا تعقد ورشة عمل حول التحول الرقمي: الاستراتيجيات والتطبيقات.

[UOITC](http://uoitc.org)

15 نيسان / أبريل 2019

جامعة تكنولوجيا المعلومات والاتصالات وبالتعاون مع الأمانة العامة لمجلس الوزراء ومنظمة الاسكوا (ESCWA) تعقد ورشة عمل حول التحول الرقمي الاستراتيجيات والتطبيقات

عقدت لجنة تنسيق وإدارة النشاط الحكومي باتجاه إنشاء الحكومة الالكترونية في الامانة العامة لمجلس الوزراء وبالتعاون مع جامعة تكنولوجيا المعلومات والاتصالات ومنظمة الاسكوا (ESCWA) ورشة عمل التحول الرقمي الاستراتيجيات والتطبيقات .

وشارك في الورشة مجموعة من الباحثين العرب اضافة الى اساتذة من جامعة تكنولوجيا المعلومات والاتصالات وممثلين عن الأمانة العامة لمجلس الوزراء وبعض وكلاء وممثلي الوزارات والهيئات والجامعات العراقية والمهتمين بتقنية المعلومات .

واكد وكيل وزارة الاتصالات الدكتور أمير البياتي بكلمة القاها نيابة عن الأمانة العامة لمجلس الوزراء " أهمية إقامة مثل هكذا ورش علمية والتي تأتي انسجاماً مع توجه الدولة والحكومة العراقية ضمن برنامجها للتحول الرقمي ومكننة المخاطبات في كل دوائر الدولة والذي يسهم بشكل كبير نحو تحقيق الناتج المحلي والاجمالي ويفتح آفاق عمل كبيرة لكثير من الخريجين وتطوير العمل الإداري في دوائر الدولة كافة".

وأضاف البياتي ان هذه الورشة تحقق هدفين إضافة الى القيمة العلمية هي الاستفادة من إمكانات منظمة الاسكوا (ESCWA) واطلاع المنظمة بحكم دورهم وموقعهم في المحافل الدولية على ما موجود في العراق وتوفير جميع المعطيات التي تجعل من العراق متقدماً في مجال التحول حيث ان هناك تطبيقات كثيرة لم يطلع عليها العالم، مشيراً الى ان هناك لجنة شكلت بالامانة العامة لمجلس الوزراء تعمل بشكل دووب على إقامة عدد من الورش وعملت على تهيئة البنى التحتية للحكومة الالكترونية والتي يتراأس احد فرقتها الدكتور عباس البكري رئيس جامعة تكنولوجيا المعلومات والاتصالات لرسم السياسات وفريق بنية تحتية وتطبيقات وفرق إدارية .

وقال رئيس جامعة تكنولوجيا المعلومات والاتصالات الأستاذ الدكتور عباس محسن البكري إن "لجنة تنسيق وإدارة النشاط الحكومي باتجاه إنشاء الحكومة الالكترونية في الامانة العامة لمجلس الوزراء قد تبنت برنامج عمل وضمن محاور مختلفة (الاطار القانوني والتشريعات والبنى التحتية والخدمات الالكترونية) وبالتنسيق مع قطاعات الدولة" .

واعلن السيد رئيس الجامعة عن اطلاق برنامج التدريب المستدام للتحول الرقمي عن طريق ورشة العمل " التحول الرقمي : الاستراتيجيات والتطبيق " وبالتنسيق مع منظمة الاسكوا ، مشدداً على أهمية التدريب الذي يمثل حلقة مهمة في التواصل والإدارة والتعريف بالمستحدثات التي ترافق التحولات الرقمية من خلال الاطلاع على طبيعة الخدمات الالكترونية وآلية تداول البيانات الوطنية وآلية استضافتها محلياً ، مشيراً الى ان برنامج التدريب سيكون مفتوحاً للشراكة مع الملاكات التخصصية من الداخل والخارج تماشياً مع المعطيات في آلية التحول .

من جانبه اشار ممثل منظمة الاسكوا (ESCWA) الدكتور حيدر فريحات الى ان المنظمة تهدف الى تحقيق مجموعة من الأهداف منها تحفيز التنمية الاقتصادية والاجتماعية في البلدان الأعضاء، وتعزيز التفاعل والتعاون ، وتشجيع تبادل المعلومات والممارسات الجيدة والدروس المكتسبة، وتحقيق التكامل الإقليمي بين المنطقة العربية والمناطق الأخرى إضافة الى إطلاع العالم على ظروف بلدان المنطقة واحتياجاتها وهذا ما سيركز عليها الاسكوا لنقل الصورة المثلى عن ما وصلت اليه التكنولوجيا في العراق .

وتناولت الورشة في يومها الاول جلسات وموضوعات حول استراتيجيات التحول الرقمي (المفاهيم الاساسية) وركزت الجلسة الثانية على مؤشرات الحكومة الرقمية (المؤشرات الدولية والاقليمية) في حين ناقشت الجلسة الثالثة المبادرات والانجازات

الوطنية فيما تخللت الجلسات مناقشة بعض الآراء من قبل الحاضرين .
ومن المقرر ان تناقش الورشة في يومها الثاني بجلستها الرابعة موضوع الممارسات المثلى في استراتيجيات الحكومة الرقمية
حيث تم تناول بعض الامثلة من المنطقة العربية وخارجها ، في حين تناولت الجلسة الخامسة الرؤية الوطنية المستقبلية ، و جلسة
حول خارطة طريق وطنية لإستراتيجية الحكومة الرقمية .

Spotlight on men's role in refugee maternal health care

[Daily star](#) | [Albawaba](#)

April 18 2019

BEIRUT: While maternal health care and family planning for Lebanon's refugees continues to focus on the female population, health experts have proposed that their male counterparts be more involved in the conversation. This, panelists at a conference on maternal health held at the American University of Beirut Wednesday argued, would help contribute to reducing the risk of early marriage and adolescent pregnancy.

During the discussion, speakers from the public health and humanitarian aid sectors pointed to improving access to, availability and awareness of quality health care, in order to improve maternal health among Lebanon's Syrian refugee population.

According to statistics from the Health Ministry, the maternal death rate among Syrians in 2017 was 27 per 100,000 births, compared to nine for Lebanese women.

Manar Zaitar from ESCWA's Center for Women said the high cost of childbirth in Lebanon, low ability to buy medicine and lack of awareness over the type of care available leads to "stories full of tragedy and injustice" among Syrian refugee mothers, particularly those who marry young.

While educating female Syrian refugees on the availability of health care and promoting understanding of issues surrounding maternal health and family planning is paramount, multiple speakers said men needed to be included in conversations to maximize support for mothers and children.

One of the key considerations when talking about maternal health in the context of Syrian refugees in Lebanon is the young age at which many get married.

According to a 2016 survey of Syrian refugee girls in the three Bekaa villages of Al-Marj, Barr Elias and Qubb Elias conducted by a team from AUB's Health Promotion and Community Health Department, a quarter of girls under 18 were married, and of that, 60 percent had already had at least one pregnancy.

Early marriage is followed by early pregnancy, which has been linked to increased risks for both mother and baby. According to the World Health Organization, adolescent mothers - those aged 10 to 19 - are more likely to suffer complications such as eclampsia and systemic infections, while babies are greater at risk of low birth weight, preterm delivery and severe neonatal conditions.

However, for Sawsan Abdulrahim, a community health expert at AUB, it is important to remember that while girls undoubtedly suffer from the consequences of early marriage, "the husbands are also young, and have been out of school since they were 12 or 13 years old."

This means that both girls and boys miss out on important teaching on puberty, sexual health and, crucially, the risks of child marriage and early pregnancy, meaning they are ill-equipped to cope if complications arise during pregnancy.

The birth rate among Syrian refugees is higher than that of their Lebanese host populations, due to a combination of a traditional expectation for large families in their hometowns and a wish to “replace family members” who have died in the civil war that broke out in 2011, AUB health professor Tamar Kabakian-Khasholian said.

Furthermore, Syrian men have been found to put additional pressure on their young wives to bear children as part of what obstetrics and gynecology professor Fadi Mirza called “the myth of a link between conception and manhood.”

When it comes to deciding whether to have more children, it is often the husband who makes decisions, Micheline Sarkis, a consultant for Doctors Without Borders (MSF), said, while women “always have to bear the burden of family planning,” despite often having their reproductive freedom removed.

As a potential way to address this disparity, MSF is planning to build a new health center in the Burj al-Barajneh Palestinian refugee camp. But rather than calling it a “maternal” health center, it will instead be called a “family planning clinic.”

This, Sarkis said, will help to include men and make them feel “they are part of the discussion with the health provider.”

The University concludes a workshop on "Digital Transformation: Strategies and Applications"

[UOITC](#)

Aril 17 2019

The University concludes a workshop on "Digital Transformation: Strategies and Applications"

The University of Information Technology and Communications continued its work of digital transformation workshop strategies and applications for its second consecutive day. The Committee for the Coordination and Management of Government Activity in the direction of the establishment of e-government in the Secretariat General of the Council of Ministers and in cooperation with the University of Information Technology and Communication and ESCWA organized a workshop on digital transformation strategies and applications. The workshop was attended by a group of Arab speakers as well as professors from the University of Information Technology and Communications. The workshop was held for two days and was attended by representatives of the General Secretariat of the Council of Ministers and some agents and representatives of ministries and Iraqi bodies, government universities and private colleges. On the second day of the workshop, the workshop discussed the best practices in the digital government strategies, where some examples were taken from the Arab region and beyond. The fifth session dealt with the presentation of the work of the Center for Continuing Education at the University and finally a session on a national roadmap for the government's digital strategy This workshop comes within the framework of the sustainable training program at the University of Information Technology and Communications for digital transformation towards e-government. The workshop concluded with several recommendations and proposals that focused on the importance of providing the necessary infrastructure to complete the e-government project. The President of the University of Information Technology and Communications, Prof. Dr. Abbas M. Al-Bakry presented the University's shield to representatives of the United Nations Economic and Social Commission for Western Asia (ESCWA), Dr. Haidar Freihat and Dr. Nawar Al-Awa, in appreciation of their efforts in making the workshop a success.